

(المساوي) أبا لهمز هي أم بالياء؟

أ. فيصل بن علي المنصور^(١).

كلمة (المساوي) كلمة كثيرة الذكر بعيدة الصّيت فاشية في الكتب وعلى الألسن. وقد اجتمعت فيها مع ذلك جملة من العجائب قلّما تجتمع في كلمة!

فواحدة أنك تراها في صورتين، صورة الهمز (المساوي)^(٢)، وصورة الياء (المساوي)^(٣). وربما صادفتها في الكتاب الواحد بالهمز وبالياء^(٤).

- (١) محاضر في جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية وآدابها - قسم اللغة والنحو والصرف، ومؤسس ملتقى أهل اللغة على الشبكة.
- (٢) كما في أدب الكتاب للصولي ٣٩ تح إبراهيم صالح، والبصائر والذخائر ١٠/٥ تح وداد القاضي، والتذكرة الحمدونية ١/٢٥ تح إحسان عباس وغيرها.
- (٣) كما في المعمرين لأبي حاتم السجستاني ١٤ تصحيح الشنقيطي، وعيون الأخبار لابن قتيبة ١٣/١ ط المكتب الإسلامي، والفاضل للمبرد ٨٩ تح الميمني وغيرها.
- (٤) انظر: مثلاً: الأدب الصغير ٣٨، ٣٩، ٦٤ تح أحمد زكي باشا، فقد جاءت في الموضوعين الأولين بالياء، وفي الموضوع الثالث بالهمز. وكذلك ما وقع في الموشح للمرزباني ٤٠، ٣٣٨ تح البجاوي، ففي الموضوع الأول صُبطت بالياء، وفي الثاني صُبطت بالهمز!

وثانية أنك إذا استفتيتَ فيها المعاجم القديمة لم ترجع من معظمها بشيء، فقد صُربتَ دونها حجابًا مستورًا من الجمجمة والإبهام، فهي لا تشفي غُلتك منها ولا تجلو حيرتك فيها.

وثالثة أنك إذا تتبعتَ خبرها في غير المعاجم لم تجد فيها على كثرتها رأيًا صريحًا في ضبط هذه الكلمة ما خلا كتبًا قليلةً أكثرها ناءً عن الأيدي والأبصار. ثم ألفتَ مصنفي هذه الكتب القليلة التي عرّضتُ لها بين موجب للهمز مخطّئ للياء، وبين موجب للياء مخطّئ للهمز، ثم وجدت كل فريق من هذين الفريقين لا يعلم أنّ فريقًا آخر يرى فيها خلاف رأيه. وهذه العجبية الرابعة.

وخامسة أنّك إذا فحصت عنها من جهة الرواية والدراية وجدت ما ظاهره تأييد الهمز ووجدت ما ظاهره تأييد الياء، فمن الأول دليل اشتقاقها إذ هي مأخوذة من (السوء)، ومن الثاني قولهم: (الخيال تجري على مساويها)، هكذا نراه مضبوطًا في الكتب. والبيت المشهور لعبد الله بن معاوية:

ولكنّ عين السخط تُبدي المساويا

وغيره.

فإن قلتَ في نفسك: لعلهما وجهان صحيحان، فالهمز هو الأصل، والياء تخفيف. أرى عليك ذلك أن قياس تخفيف (مساويها) مثلًا هو بإبدال الهمزة بين بين لا بإبدالها ياءً خالصةً، لا خلاف بين العلماء في

ذلك، وشكك فيه أيضًا أنَّ الكُتُبَ إنما تُضَبِّطُ في الغالب على لغة التحقيق لا لغة التسهيل، فلا ترى نظائرها مخفِّفةً، كـ(رأس) و(بئر) و(يسأل) وغيرها.

فإن قلت: لعله تخفيفٌ على غير القياس يُحفظ ولا يقاس عليه. رابك من هذا القول أنهم قد نصّوا على كثير من الألفاظ الخارجة عن القياس كـ(سال) في (سأل) و(المنساءة) في (المنساءة) و(أرجيت) في (أرجأت) وغيرها^(١)، وليس من بينها (المساوي) مع أنها أشهر من بعض ما نصّوا عليه.

من أجل ذلك رأيتُ أن أحقق هذه المسألة وأبين وجه الصواب فيها مستعيناً بالله.

وسأعرضُ أوّلَ جميع ما وقع إليّ من الشواهد التي ظاهرها صحّة الاحتجاج بها ثم أردفها بمقالات العلماء مرتّبة ترتيباً زمنياً ثم أعطف عليها بما تقتضيه من الرأي والنظر والتمحيص. ولن أحتجّ بشيء من ضبط القلم لغلبة الخطأ عليه وكثرة التصرف فيه من قبل النساخ والمحقّقين^(٢). ومتى ذكرتُ شاهداً محتملاً لأوجهٍ أخرى يخرج بها عن الاحتجاج بينتُ ذلك إن شاء الله.

(١) راجع في ذلك المخصص لابن سيده ٢٠٠/٤ ط دار إحياء التراث العربي.

(٢) على أني أبين أن هذه الكلمة توجد بالياء في أكثر الكتب ولا سيما التي تولى ضبطها أمانة المحققين وثقاتهم.

* الشواهد:

- ١- قالوا في المثل: «الخیل تجري على مساوئها» أو «مساوئها».
- ٢- قال الزبير بن عبد المطلب الهاشمي القرشي:
غداة نرّفَع التأسيسَ منه وليس على مساوئنا ثيابُ
قال ابن هشام: «ويروى: وليس على مساوئنا ثيابُ»^(١).
- ٣- قال عبيدة بن الحارث المطلبي القرشي:
فأكرمني الرحمنُ من فضلٍ منه بثوبٍ من الإسلامِ غطى المساويا
٤- قال هبيرة بن أبي وهب المخزومي القرشي:
هذا وبيضاء مثل النهي محكمةً نيطت عليّ فما تبدو مساوئها
٥- قال أبو زيد الطائي:
أغمّض للصديق عن المساوي مخافة أن أعيش بلا صديق
٦- قال عبد الله بن معاوية الهاشمي القرشي:
وعينُ الرّضاعن كلّ عيبٍ كليلَةٌ ولكنّ عين السخط تبدي المساويا

* مقالات العلماء:

- ٧- قال الأخفش الأصغر (ت ٣١٥) معلقاً على قول أبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥): «وقرّف عليه قرّفاً، وعيّن عليه تعييناً. وهما واحد: إذا أخبر السلطان عنه بمساويه شاهداً كان أو غائباً»، قال: «هذا حرف مساوي»

(١) السيرة النبوية ٢١٦ تح السقاط دار المغني.

(المساوي) أهي بالهمز أم بالياء؟

استعمل على إبدال الهمز. وأصله الهمز. وقد نطق به كثير من العرب مهموزًا فقالوا: هي المساوي يا فتى. وذلك أنه من سؤته^(١).

٨- قال الثماني (ت ٤٤٢): «وتقول في جمع مساء: مساوي. كما قال الشاعر:

مساوئهم لو أن ذا الميل يعدل^(٢)»

٩- قال ابن مكّي الصقلّي (ت ٥٠١): «ويقولون: مساويه. والصواب مساوئه بالهمز^(٣). ونقله عنه الصفديّ (ت ٧٦٤)^(٤).

١٠- قال التبريزي (ت ٥٠٢): «ومساويه أصلها الهمز؛ لأنه من ساء يسوء. والتخفيف مطرد^(٥)».

١١- قال الأجدابي (ت نحو ٥٠٠) يردّ على ابن مكّي كلمته السابقة في (المساوي): «الأصل الهمز كما ذكرته. وترك الهمزة جائز على لغة من يقول في الخاطئين: الخاطين. وهي لغة معروفة^(٦)».

(١) النوادر ٥٢٣ تح محمد أحمد.

(٢) شرح التصريف ٥٠٢. وفيه (مساوئهم لو أن ذا الليل). والصواب ما أثبت. وهو للكفيت في شرح الهاشميات ١١١ لأبي ريش.

(٣) تنقيف اللسان ٧٧.

(٤) تصحيح التصحيف ٤٨٠.

(٥) شرح ديوان أبي تمام ٣٠٦/٢ ط دار الكتاب العربي.

(٦) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٦٣٧ ط أضواء السلف.

١٢- قال سليمان الملتاني (ت نحو ٧٥٠): «المساوي بالهمز. وقلب الهمز ياءً للضرورة»^(١). يعني الحريري (ت ٥١٦) في بيت له في مقاماته سيأتي ذكره.

١٣- قال الفيومي (ت ٧٧٠): «والمساءة نقيض المسرة. وأصلها مسوأة على مفعلة بفتح الميم والعين. ولهذا تُردّ الواو في الجمع فيقال: هي المساوي. لكن استعمل الجمع مخففاً. وبدت مساويه، أي نقائصه ومعابيه»^(٢).

١٤- قال ابن معصوم المدني (ت ١١٢٠): «والمساءة خلاف المسرة، الجمع مساوي^(٣)، بترك الهمزة تخفيفاً»^(٤).

١٥- قال الزبيدي (ت ١٢٠٥): «والمساوي هي العيوب. وقد اختلفوا في مفردِها، قال بعض الصرفيين: هي ضدّ المحاسن، جمع سوءٍ على غير قياس. وأصله الهمز»^(٥).

* من آراء المعاصرين:

(١) في شرحه لمقامات الحريري لوحة ١٣٠ أ.

(٢) المصباح المنير ٢٩٨ ط دار الكتب العلمية.

(٣) هذا الرسم على لغة من يثبت من العرب الياء في الوقف على نحو هذا المنقوص. وقد أجازته المبرّد كما حكى عنه تلميذه ابن السراج في الخط ١٢٩ مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث. واختاره المازني والزجاجي لأنهما يريان لغة الوقف بالياء أجوداً احتجاجاً منهما بظاهر القياس. انظر: الخط للزجاجي ٣٧، ٣٨.

(٤) الطراز الأول (سوأ).

(٥) تاج العروس ١/ ٢٧٩.

(المساوي) أهي بالهمز أم بالياء؟

١٦- جاء في (المعجم الوسيط، ساء): «المساوي: المعايب والنقائص، لا تُهمز».

١٧- قال عبد السلام هارون (ت١٤٠٨): «وأحبّ أن أتبه هنا إلى أن كلمة المساوي الواردة في الشرح ممّا يخطئ فيه كثير من الأدباء. وصوابها المساوي بدون همز، فإن العرب لم تهمز هذا الجمع كما في اللسان والقاموس والمعجم الوسيط (سوأ). ومنه قول العرب: (الخيال تجري على مساويها)^(١)، ثم نقل كلام المعجم الوسيط المذكور آنفًا.

١٨- قال عباس أبو السعود: «ويجمعون المساءة وهي ضدّ المسرة على مساوي بالهمز في آخره. والفصيح الذي ورد عن العرب أن يقال في جمعها المساوي بدون همز»^(٢).

* القياس والنظر:

ونقول في هذه المسألة من جهة القياس: إنّه لا جرم أنّ لام (المساوي) همزة في الأصل؛ لأنها من (ساء يسوء). وهي جمع (مساةة) على الراجح. وإذ كان هذا هو الأصل فاعلم أنّ التفرّيع اللفظي في كلام العرب على ضربين:

(١) حول ديوان البحري ٢٠. وليس في اللسان ولا القاموس نصّ على ذلك كما يوهّم كلامه، وإنما هو ضبط قلم.

(٢) شمس العرفان ٢٧. وعرض لها أيضًا صاحب (معجم الصواب اللغوي) غير أنه لا يسير في أحكامه على منهج أصولي صحيح مطّرد، فلم أر أن أذكره من بينهم.

فالضرب الأول من الأصول ما نجدهم استعملوه كما استعملوا فرعه الذي فُرِعَ عليه وُنِجَ منه من قِبَلِ أنه ليس من شأن الفرع أن يحجُب الأصل أو يُخَمِلَ ذِكْرَهُ. ومثال هذا أنك تراهم يقولون في نحو (رأس) و(ذئب): (راس) و(ذيب) وفي نحو (يوجَل): (ييجل) و(ييجل) و(ياجل) وفي نحو (هين) و(ميت): (هين) و(ميت) وفي (يستحي): (يستحي) إلى كثير من أشباه ذلك، ثم لا يجدون حرجًا من أن يستعملوا هذه الأصول كما استعملوا فروعها من غير أن يدعَوْهم استطرافهم لهذه الفروع لما فيها من لذة الجِدَّةِ ومن فضلِ المزيَّةِ إلى أن يهملوا أصولها ويطرَّحوها.

على أنّهم ربّما استخفّوا الفرع جدًّا وبالغوا في استحسانه حتّى لا تكاد تراهم يستعملون أصله، وذلك كتركهم استعمال (يرأى) واستغنائهم عنه بـ(يرى) إلا قلة منهم، وذلك كقول سُرّاقه البارقيّ:
أري عينيّ مال م ترأياه كلانا عالمٌ بالترهاتِ
وكما اجتمعوا على كسر همزة (إخال) فما يكادون يفتحونها مع أنّ فتحها هو الأصل.

والضرب الثاني من الأصول هو ما لا نعلمهم استعملوه قطّ، وذلك ك(قام) و(باع)، فإن أصلهما (قوم) و(بيع)، وكنحو (ضنّ)، فإن أصله (ضين)، كأنهم لشدّة استثقالهم لهذا الضرب ونبوّ طباعهم الموزونة عنه فرّعوا عليه والتمسوا إصلاحه وهو مضمرّ في صدورهم وملحوظٌ في أذهانهم من غير أن تنطق بهذا ألسنتهم، إلا أن يُضطرّوا فيحملهم مكانهم

من الاضطرار على أن يمدلوا بسرّه ويراجعوا وصله بعد صرمة كما فعل
قَعْنَب حين قال:

مهلاً أعاذل، قد جرّبت من خُلقي أنّي أجود لأقوامٍ وإن ضمّنا
وهو ما يُسمّى بالأصل الافتراضي أو المرفوض.

وعلى مقدار الخفة والثقل، وقلة الاستعمال وكثرتّه، وبين أن يكون
مطرّداً في مسألة ذات أفرادٍ وأن يكون فرداً من مسألة يكون تخييرهم بين
هذين الضربين.

وكلمة (المساوي) هي بحسب دلالة القياس من الضرب الأول؛
لأنّها مفردة لا نظائر لها ولا قياس يتنظمها بالتخفيف مع غيرها، فحقّها
إذا راموا تخفيفها لثقلها وكثرة استعمالها ففرّعوا عليها بالإبدال فقالوا:
(المساوي)، أن يُبقوا عليها فيستعملوها مع فرعها؛ لأنّ الفرد من
الجنس متى أريد اختصاصه دون أبناء جنسه بحكم من الأحكام كترك
استعمال أصله لم تنشب نظائره أن تضيق عليه مكانه وتجاذبه عنانه
مستظاهرةً عليه بما لها من الكثرة والذبيوع حتّى يفيء إلى أمر الجماعة
فيستعمل منه أصله، ألا ترى أن العرب أجمعوا على ترك همز (يرى) ثم
رأينا مع ذلك نفرّاً منهم يخالفُ إليها فيستعملها كما في بيت البارقي
المذكور آنفاً وغيره.

ورأيناهم أيضاً كالمطبقين على ترك الماضي من (يدع) ثم دلنا طول
البحث والتفتيش على أن منهم من راجع الأصل فاستعمله كقراءة ﴿مَا

وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿١﴾. ولهذا لو سمعتُ أحدًا يستعمل الماضي من (يذر) لم أخطئه لما ذكرتُ من قوّة قياسه وشدّة اقتضائه له^(١).

وإذا كان الأمر كذلك فإنه لو لم تأتينا بيّنة من السماع عن العرب تُثبت الهمز في (المساوي) أو تنفيه لكان القياسُ وحدَه كافيًا في تصحيحه والدلالة عليه.

فكيف وقد جاء عنهم في هذا شاهدٌ صحيحٌ من كلامهم، وهو قولهم في المثل: «الخيّل تجري على مساوئها»، فإنّه مروى بالهمز في كتاب «الخيّل ٧١» للأصمعي (ت ٢١٦) إذ كُتِبَ في المخطوطة فوق كلمة (مساوئها): (مهموزة)، فعسى أن تكون هذه رواية الأصمعي^(٢).

وحكى ذلك أيضًا أبو الحسن الأخفش الأصغر (ت ٣١٥)، وذلك في نصّ نفيس لم أر من احتجّ به، ولعلّه أقدم نصّ صريح في هذه المسألة، قال: (هذا حرف استعمل على إبدال الهمز. وأصله الهمز. وقد نطق به كثير من العرب مهموزًا فقالوا: هي المساوي يا فتى. وذلك أنه من سؤته)^(٣). وكذلك الثمانيني (ت ٤٤٢) إذ ظاهر ما ذكره في كتابه أنّه

(١) وقد قال بذلك ابن درستويه في تصحيح الفصح وشرحه ٢٦٠ تح المختون.

(٢) ورواه أيضًا غيره كأبي عبيد في الأمثال ١٠٩، وثابت بن أبي ثابت في الفرق ٩٨، ولكن الضبط فيها محتمل.

(٣) النوادر ٥٢٣.

(المساوي) أهي بالهمز أم بالياء؟

مهموز^(١). وكذلك ابن مكي الصقلي (ت ٥٠١) والأجدابي (ت نحو ٥٠٠) والملتاني (ت نحو ٧٥٠) إلا أن ابن مكي والملتاني خطأ الإبدال، وسيأتي القول في ذلك.

وبهذا يتبين خطأ من صدع بتخطئة الهمز، وكلهم معاصرون، وهم المعجم الوسيط وعبد السلام هارون (ت ١٤٠٨) وعباس أبو السعود وغيرهم. وظاهر من كلامهم في هذه المسألة أنهم لم يطلعوا على ما أوردناه من نصوص العلماء المثبتة للهمز.

فهذا هو أصل هذه الكلمة. وهو أحد الوجهين الجائزين فيها. وقد بينا صحة استعماله بالقياس والسمع. والوجه الآخر إبدال همزتها ياءً (المساوي) إبدالاً محضاً في جميع أحوالها لا على جهة الإبدال القياسي، فتلحقُ بباب (قاضي) فيقال: «بدت مساويه، ورأيت مساويه^(٢)»، ونظرت إلى مساويه»، و«هذه مساو^(٣)»، والمساوي». وشاهد قولهم في

(١) قلت: (ظاهر) لأن رسم الكلمة يحتمل أن تكون بالياء (مساوي)، وذلك على مذهب المازني والزجاجي الذي أومأت إليه آنفاً.

(٢) ويجوز الإسكان إلحاقاً للمنصوب بالمرفوع والمجرور. وممن قال بهذا الفراء كما حكى عنه أبو العلاء في «عبث الوليد ٣٠٩» تح ناديا الدولة، وأبو حاتم السجستاني كما حكى عنه أبو حيان في «التذليل والتكميل ١ / ٢٤١» والمبرد كما حكى عنه ابن جني في «المحتسب ١ / ٢٨٩»، وأبو محمد الأنباري في «شرح المفضليات ١ / ١٢١» ط صادر، وابنه أبو بكر في «شرح القصائد السبع ٢٨١» و«إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٢٣٧، ٢٤٥». وهذا الخلاف قلما تجده مبسوطاً في كتاب.

(٣) ويجوز إثبات يائها رسماً كما سبق بيانه.

المثل المذكور آنفًا: «الخیل تجری علی مساویها»، فإنه يُروى بالياء كما يُروى بالهمز بآية أن الكسائي (ت ١٨٩) ذكر أن مفردَه (مَسْوَى)^(١)، وأنَّ الصاحب بن عباد (ت ٣٨٥) سلكه في ألفاظ المساواة وفسره بهذا المعنى^(٢). وهذا وإن كان غلطًا من جهة الاشتقاق فهو بيان لما تأدَّى إليه من ضبطها.

والإبدال في (مساويها) في هذا المثل هو على غير الإبدال القياسي؛ لأنَّ القياس في هذا أن تجعل الهمزة بينَ بينَ لا أن تقلب ياءً خالصةً. ومن الشواهد أيضًا قول الزبير بن عبد المطلب الهاشمي القرشي. وهو جاهلي مات قبل البعثة:

غداة نرّفح التأسيسَ منه وليس على مسوينا ثيابُ
رواه ابن إسحاق (ت ١٥٠) في «سيرته ٨٩» برواية (مساوينا). وأثبتته ابن هشام (ت ٢١٨) في «تهذيبه ٢١٦» برواية (مسوينا) وقال: «ويروى: وليس على مساوينا ثياب»، قال السهيلي (ت ٥٨١): «وقول ابن هشام: ويروى مساوينا. يريد السوات، فهو جمع مساءة مفعلة من السوءة. والأصل مساوي، فسَهلت الهمزة»^(٣)، وهذا يقطع بأن الرواية بالياء لا بالهمز. وإذا كان الأمر كذلك فإنه يدلّ على أنّ لغة الزبير الياء؛ لأنه ليس شيء يضطرّه إلى ترك الهمز من حيث إنّ الوزن يستقيم بهما جميعًا.

(١) حكى ذلك عنه الأزهري في تهذيب اللغة ١٤ / ٣٠.

(٢) المحيط في اللغة ٨ / ٤١٦ تح آل ياسين.

(٣) الروض الأنف ٣٤٨ ط دار الكتب العلمية.

(المساوي) أهي بالهمز أم بالياء؟

وهذا ليس تخفيفًا قياسيًّا؛ لأن العلماء مجمعون على أن تخفيف الهمزة المكسورة المكسور ما قبلها بجعلها بين بين.

ومنها أيضًا قول هُبيرة بن أبي وهب المخزومي القرشي. وهو إسلامي هرب بعد الفتح إلى نجران ومات بها كافرًا:

هذا وبيضاء مثل النهي محكِّمةً نِيَطْتُ عليّ فما تبدو مساويها

رواه ابن إسحاق في «سيرته» وأثبتته ابن هشام في «تهذيبه ٨١٤». وليس هذا بتخفيف قياسي عند سيبويه (ت ١٨٠) وغيره، وإنما التخفيف القياسي عندهم في الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها هو أن تُجعل بين بين، وهو (كلام العرب)^(١) إلا ما كان من الأخفض (ت ٢١٥)، فإنه يخففها بقلبها ياءً خالصةً^(٢).

وكذلك قول أبي زُبَيْد الطائي أو غيره:

أغمض للصديق عن المساوي مخافة أن أعيش بلا صديق

وأقدم من وجدته رواه هو ابن قتيبة (ت ٢٧٦) في «عيون الأخبار ٢/ ٤٢٥» و«فضل العرب ١٩٢ ط أبو ظبي» عن ابن الأعرابي (ت ٢٣١)، ولكنه لم ينسبه. ونُسب بعده إلى شاعرين:

(١) كتاب سيبويه ٣/ ٥٤٢.

(٢) معاني القرآن له ٤٨/ ١ تح هدى قراة.

الأول: أبو زُبيد الطائي، نسبه إليه أبو حيان التوحيدي (ت ٤١٤) في «البصائر والذخائر ١ / ١٠١ ط صادر» و«الصدّاقة والصدّيق ٤٢ تح الكيلاني».

الثاني: عبد الله بن طاهر (ت ٢٣٠)، نسبه إليه الثعالبي (ت ٤٢٩) في «من غاب عنه المطرب ١٨٠» مع بيتين آخرين.

ولا أحسبه لابن طاهر؛ لأن ابن عبد ربّه (ت ٣٢٨) أنشد في «العقد الفريد ٢ / ٣١٤ تح أحمد أمين» البيتين الآخرين مع بيت ثالثٍ منسوباتٍ إلى ابن طاهر وليس فيها هذا البيت. ونسبَ هذه الأبيات الثلاثة إلى إبراهيم بن العباس الصّوليّ (ت ٢٤٣) الأخصّش الأصغر كما نقل عنه تلميذه أبو الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦) في «الأغاني ١٠ / ٤٧ ط دار الكتب» وابن أخيه أبو بكر الصّوليّ (ت ٣٣٥) في «أخبار أبي تمام ٧١». ولعله الأصحّ.

فإذا بطلَ أن يكون هذا البيت لابن طاهرٍ فلعلّه لأبي زبيد كما ذكر أبو حيان. وإذا كان له فإنه يصحّ الاحتجاج به؛ لأن أبا زبيد مات في زمن معاوية. أما ابن طاهر فموّلد لا يُحتجّ بكلامه. على أن النصفه تقتضينا ألاّ نقطع بصحة نسبته إليه، فلا يكون لنا إذن في هذا البيت نفسه حجة قاطعة وإن كان يؤرّسنا بصحة ما أصلنا.

فأما قول عبّيدة بن الحارث المطلبّي القرشي. وهو صحابيّ استشهد في بدر:

فأكرمني الرحمن من فضلٍ منه بثوبٍ من الإسلام غطّي

(المساوي) أهي بالهمز أم بالياء؟

فقد رواه ابن إسحاق في «سيرته» وأثبتته ابن هشام في «تهذيبه ٧١٣» وقال: «وبعض أهل العلم بالشعر يُنكرها لعُبيدة». على أن هذا البيت لو لم يكن مشكوكًا في نسبه فإن إبدال همزة (المساوي) فيه ياءً جارٍ على التخفيف القياسي؛ لأنّ الهمزة إذا كانت مفتوحة وقبلها كسرة فإنها تُبدل ياءً قولاً واحداً، فتقول في (مئة): (مِية)، فلا يقوى هذا البيت وحده أن يكون حجة لإبدالها ياءً في جميع أحوالها.

ومثله بيت عبد الله بن معاوية الهاشمي القرشي. وقد توفي في آخر دولة بني أمية:

وعين الرضا عن كل عيبٍ كليلهٌ ولكن عين السخط تبدي المساويا

وهو منسوب إليه باتفاق، نسبه إليه مؤرج السدوسي (ت بعد ٢٠٤) في «حذف من نسب قريش ١٨» ومصعب الزبيري (ت ٢٣٦) كما حكى عنه أبو الفرج في «الأغاني ١٢ / ٢١٤» وغيرهما.

وإذن لا يسلم لنا شاهد من شواهد الإبدال من كل اعتراض إلا بيت هُبيرة بن أبي وهب. أما سائرُها فإنه إما مروى أكثر من رواية وإما مشكوك في نسبه وإما مؤول. فإذا جمعنا إلى بيت هُبيرة - وناهيك به - هذه الشواهد مستأنسين بكثرتها كان فيها مقنع وبلاغ.

على أنّا لو لم نقف على شاهدٍ صريح البتة فإن في حكاية من حكى الإبدال من العلماء حجة شافية، وهم أبو الحسن الأخفش الأصغر في كلامه الذي سقناه آنفاً، والتبريزي (ت ٥٠٢) والأجدابي والفيومي (ت ٧٧٠) وابن معصوم المدني (ت ١١٢٠) وبعض الصرفيين كما نقل

الزبيدي. وقد قال بهذا من المعاصرين المعجم الوسيط وعبد السلام هارون وعباس أبو السعود خلا أن هؤلاء المعاصرين أنكروا الهمز أو ضَعَفوه. وقد عرّفناك خطأهم في ذلك. وهذا كلّه ينفي أيضًا احتمال أن يكون الإبدال في بيت هبيرة ضرورةً.

فقد ظهر إذن صحّة هذا الوجه كما ظهرت صحّة الوجه الآخر. وعلى هذا يتبيّن أن ابن مكّي الصقلّي غير مصيب في تخطّته له، وأن الملتاني غير مصيب أيضًا في حمله على الضرورة. ولم ينصّ على صحّة هذين الوجهين جميعًا من العلماء إلا الأخفش الأصغر والأجدابي. وإذن فقد كان ينبغي أن يُذكر هذا اللفظ في جُملة ما ذكروه من الألفاظ المخفّفة على غير القياس ك(سأل) و(المنساءة) وغيرهما.

فأما العِلّة التي حملتهم على هذا الإبدال فلأن من العرب من يستثقل الهمزة فيخفّفها. ومن المواضع التي يكثر فيها تخفيفها أن تكون متطرّفةً، فإنها تُبدل حرفًا من جنس حركة ما قبلها إن كان متحرّكًا وتُعامل معاملة المعتلّ اللام بالياء إن كانت في فعل، ومعاملة المنقوص أو المقصور إن كانت في اسم. وتُحذف إن كان ما قبل آخرها ساكنًا. وهذا وإن كان عند سيبويه مقصورًا على الشُّعر^(١) فقد جاء منه مقدارٌ صالحٌ من كلامهم حتّى إنك لا تكاد تجد جذرًا مهموز اللام إلا وجدت منهم من يبدلها ولو في بعض تصاريّفها، فلو قيل بإجازة ذلك في النشر لم

(١) الكتاب ٣/ ٥٥٤.

(المساوي) أهي بالهمز أم بالياء؟

يكن نُكْرًا. وقد قال بهذا الكوفيون وأبو زيد الأنصاري وأبو الحسن الأَخْفَش^(١). ومن أمثله قولهم في (أجأ): (أجا) كما قال أبو النجم:

قد حيرته جنُّ سلمى وأجا

وفي (بدأ): (بدا) كما قرأ الزهري: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾

و(بدي) كما قال عبد الله بن رواحة:

باسم الإله وبه بدينا

قال أبو عبيدة (ت ٢٠٩): «يقال: بدأت وبديت. وبعضهم يقول:

بدينا لغة»^(٢). و(بيدي)^(٣) كما قال زهير:

جريءٍ متى يُظلم يعاقب بظلمه سريعاً، وإلا يُبد بالظلم يظلم

وفي (أبطأ): (أبطى)، وفي (جاء يجيء): (جا يجيء)، قال سيبويه:

«وبعض هؤلاء يقولون: يريد أن يجيئك ويسوك. وهو يجيئك ويسوك

بحذف الهمزة»^(٤). وفي (الحمأ): (الحمأ). وأطبقوا على (الخائية) وهي

من (خبأت)، قال أبو عبيدة: (ثلاثة أحرف تركت العرب الهمز فيها).

(١) معاني القرآن للأخفش ١/٣٣٥، والمقتضب للمبرد ١/١٦٥، وشرح الكتاب

للسيرافي ١٤/٨٥.

(٢) مجاز القرآن ١/٢١ تح سزكين.

(٣) ويجوز رسمه (بيدا) بالنظر إلى عروض البدل. وكذلك نظائره.

(٤) الكتاب ٣/٥٥٦.

وذكر منها (الخابية)^(١). وقالوا في (اختتأ): (اختتى) كما قال عامر بن الطفيل:

فلا يُرهبُ ابنَ العمِّ منيَّ صولتي ولا أختتي من قوله المتهدِّدِ
وفي (أخطأ): (أخطى). وقرئ: ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطُونَ﴾ وقال
أعشى باهلة:

نعيّت من لا تُغبِّ الحيّ جفنته إذا الكواكب أخطى نوّها المطرُ
وفي (دارأته): (داريته)، وفي (أرجأ): (أرجى) كما في قراءة
﴿وَآخِرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ﴾، وفي (ردء): (رد) كقراءة نافع: ﴿فَأَرْسَلَهُ
مَعِيَ رِدْآً يُصِدِّقُنِي﴾، وفي (رفأ): (رفأ) كما قال الهذلي:

رفوني وقالوا: يا خويلد، لا تُرْعُ فقلتُ وأنكرتُ الوجوة: همُّ همُّ
وفي (روأ): (روى) كقولهم: (رويت في الأمر)، وفي (سبأ): (سبأ).
ومنه قولهم: (أيادي سبأ) وفي (صبأ): (صبأ) كقراءة نافع وغيره:
﴿الصَّابُونَ﴾ وفي (ضاهأ): (ضاهى)، وفي (الفرأ): (الفرأ) وفي (قرأت):
(قرت) وفي (كلأه): (كلأه) كما قال عمر بن أبي ربيعة:

فقال وقد لانت وأفرخ روعها: كلاك بحفظ ربك المتكبرُ
وفي (الكمأة): (الكمأة) وفي (الملا): (الملا) كما قال حسان:
فدونك فاعلم أن نقض عهدنا أباه الملا منا الذين تبايعوا

(١) رواه عنه تلميذه أبو عبيد في الغريب المصنف ٢/ ٤٤٥ تح داوودي. وانظر أيضًا:
مجاز القرآن ٢/ ١٤٥.

وفي (تمالئوا): (تمالوا) كما قال الطائي:

وقبلك ربّ خصمٍ قد تمالوا عليّ فما هليعتُ ولا دعوتُ
وفي (أنبأ): (أنبى). وقد قرئ: ﴿قَالَ أَبُو نُبَيْ بِأَسْمَاءِ هُوَ لَاءٍ إِنْ كُنْتُمْ
صَادِقِينَ﴾. ومنه قول حسان:

فأنبوا بعبادٍ وأشياءها ثمودَ وبعضٍ بقايا إزم
وفي (المنساء): (المنساءة). وقالوا أيضًا في (المنأوة): (المنأوة) كما
قال الأزدى:

وحسبك من ذلٍّ وسوءِ صنيعَةٍ مناواةُ ذي القُربى وأن قيل: قاطعُ
وفي (توضأت): (توضيت) وفي (أومأت): (أوميت) كقول عمر بن
أبي ربيعة:

أومت بعينها من الهودج لولاك هذا العام لم أحجج
وفي (استهزأت): (استهزيت). وقرأ أبو جعفر: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ
مُسْتَهْزُونَ﴾. وقالوا في (هنأك): (هنأك)، قال الفرزدق:

راحت بمسلمة البغالِ عشيةً فارعي فزارةً لا هنأك المرتعُ
وغيرها. وإنما ذكرت أمثلةً لهذا الباب ولم آت على جميعه.
فهذه كما ترى شرعتهم في تخفيف عامّة هذا الضرب من المهموز.
فإذا اتفق لشيء منه مع ذلك كثرة استعماله وطول دورانه في كلامهم

كانت رغبتهم في تخفيفه أشدَّ وكانوا على التلعب به أحرص، وذلك ك(السوء) وتصاريفه، فإنهم حذفوا الهمزة منه كما قال الهذلي^(١):

وأبو العيال أخي، فمن يعرض له منكم بسوءٍ يؤذني ويسوني
وكما قالوا: (ساءه سواية)^(٢). وقلبوا في قولهم (ساءه)، فقالوا: (سآه)
كما قال كعب بن مالك^(٣):

لقد لقيت قُرَيْظَةَ ما سآها وحلّ بدارهم ذلّ ذليلٌ
وفي قولهم: «سؤته مسائية»^(٤)، وأصلها (مساوئة). وقد اجتمع في
هذه الكلمة خصال كلها يدعو إلى استئثارها، فمنها ما ذكرناه من وقوع
الهمزة طرفاً، ومنها كثرة الاستعمال، ومنها تجاوز الهمزة والواو، وهما
حرفان مستثقلان، قال سيبويه: «فمساويةٌ إنما كان حدها مساوئةً،
فكرهوا الواو مع الهمزة؛ لأنهما حرفان مستثقلان»^(٥)، وقال: «ومثل
ذلك قولهم: «أكره مسائتك»، إنما جمعت المساءة ثم قلبت»^(٦).

(١) رواه السكري في شرح أشعار الهذليين ٤٠٩/١.

(٢) الكتاب ٣٧٩/٤.

(٣) الكتاب ٤٦٧/٣.

(٤) حكاه أبو زيد الأنصاري في نواتره ٥٦٥.

(٥) الكتاب ٣٨٠/٤.

(٦) قوله: (مسائتك) كذا وقع في نسخة ابن خروف من الكتاب ل ٨٢ ب، وفي نشرة

باريس ١٣٢/٢، وبولاق ١٣٠/٢ وفي بعض نسخ نشرة هارون ٤٦٧/٣ ولم

يعتمدها، وفي بعض نسخ شرح السيرافي ١٧٤/١٣ ولم يعتمدها المحقق أيضاً.

=

فلا عجبَ إذن أن يستثقلوا (المساوي) فيبدلوا همزتها ياءً إبدالاً محضاً؛ وذلك لوقوع همزتها طرفاً، والحذف إلى الأطراف سريعٌ، ولتجاور الهمزة والواو، وكثرة الاستعمال^(١). والكلمة إذا كثر استعمالها حُسِّن تخفيفها بحذف أو قلب أو إبدال كما صنعوا في (يرى) وأصلها (يرأى) وفي (لم أبل)، وأصلها (لم أبال)، وفي (أيش) وأصلها (أي شيء) وكما رَحِمُوا (يا صاحبُ) فقالوا: (يا صاحب) مع أنه ليس علماً ولا محتوماً بتاء. وفي هذا يقول سيبويه: «لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره ممّا هو مثله، ألا ترى أنك تقول: «لم أك» ولا تقول: «لم أقي»، إذا أردت أقل. وتقول: «لا أدري» كما تقول: «هذا قاضٍ». وتقول: «لم أبل» ولا تقول: «لم أرم» تريد لم أرام. فالعرب ممّا يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره»^(٢). وهذا كثير معروف.

=

ويعضده نصّ سيبويه السابق، وما جاء في أصول ابن السراج ٦٠ / ٣، وتعليقة أبي عليّ على الكتاب ٣ / ٣٢٠، والمنصف لابن جني ٩٣ / ٢، والممتع لابن عصفور ٣٣٢. وهو الراجح خلافاً لما وقع في نشرة هارون وشرح السيرافي والمحكم لابن سيده (سأو).

(١) كثرة الاستعمال ليست من العلل الثواني، وإنما هي علة ثالثة شارحة لها ومحصنة لها من النقض.

(٢) الكتاب ١٩٦ / ٢.

ويبين أن إبدال همزة (المساوي) ياءً كان من لغة أهل الحجاز؛ لأنهم لم يكونوا يهزون في الغالب كما هو معروف. وترك الهمز عندهم جارٍ في الهمزة المتطرفة جريانه في غيرها، ألا ترى أن الفراء (ت ٢٠٧) يقول: (لغة قريش ترك الهمز فيقولون: أنبوني)^(١)، ويقول أيضاً في (مستهزئون): (وقريش وعامة غطفان وكنانة على ترك الهمزة)^(٢). وأنت ترى كثيراً من الشواهد التي سقنا بعضها في إبدال الهمزة المتطرفة ياءً هي لشعراء حجازيين كبيت عبد الله بن رواحة وحسان وعمر بن أبي ربيعة والهلليين. ورأيت أيضاً بيت زهير في (بيدي) وهو في غطفان. وأكثر من يقرأ بترك الهمز هم من قراء الحجاز كنافع وأبي جعفر.

وأمرٌ آخر، وهو أنك تجد عامة أبيات إبدال همزة (المساوي) ياءً لشعراء حجازيين قريشيين، وهم الزبير بن عبد المطلب، وعبيدة بن الحارث، وهبيرة بن أبي وهب، وعبد الله بن معاوية. وعلى هذا ينبغي أن يُضبط نحو قول حسان^(٣):
وعلت مساويها محاسنها مّا أضرّ بها من الضمير
بالياء.

(١) لغات القرآن له ٢٢.

(٢) لغات القرآن ١٥.

(٣) رواه الأثرم وابن حبيب في ديوانه ١٨٧ ط المعارف.

ولمكائنها من الثقل ومن كثرة الاستعمال استخفها الناس وآثروها على لغة الهمز وتفشت في سائر القبائل والأمصار. وعلى قدر ثقل اللفظ وكثرة استعماله يُستحب تخفيفه لتقل مؤنثه على الألسن، فإن طلب الخفة موكل بما ذاع وشاع، ألا ترى أن أكثرهم يخفون (يرى) دون نظيرتها (ينأى) و(يبأى) ونحوهما، ويستجيدون إبدال همزة (أرجأت) ياءً فيقولون: (أرجيت) حتى قال الفراء: (وترك الهمز أجود)^(١)، ولا يستحسنون ذلك في أخواتها ك(أرقأت) بمعنى سكتت. ومثل ذلك (المنساء)، فقد قال الفراء: (أهل الحجاز لا يهزون «المنساء»). وتميم وفصحاء قيس يهزونها)^(٢). وكأنها غلبت بعد ذلك على لغة الهمز لكثرة دورانها حتى صار أكثرهم يختارها. وفي هذا يقول الأخصس: «وذلك أن العرب تحوّل الشيء من الهمز حتى يصير كبنات الياء، يجتمعون على ترك همزة نحو «المنساء» ولا يكاد أحد يهزها إلا في القرآن، فإن أكثرهم قرأها بالهمز»^(٣). ومثله أيضًا (الخاوية)، فإن العرب مطبقون على اختيار الإبدال فيها. وذلك لفشوها وكثرة تجويلها في كلامهم. وكذلك فعلوا في (النبي) و(الدريّة) وغيرهما.

(١) لغات القرآن ٦٦.

(٢) لغات القرآن ١١٩.

(٣) معاني القرآن ١/١٠٦، ١٠٧.

ولذلك رأينا إبدال همزة (المساوي) ياءً هو الشائع في كلام
المولدين من شعراء وعلماء وعامة، فمن شواهدنا في لسان الشعراء
قول أبي نؤاس (ت ١٩٨) (١):

حوادث أيام تدور صروفها لهنّ مساو مرةً ومحاسنُ
وقول محمود الوراق (ت ٢٢٠) (٢):

لا ترجعنّ على الدنيا بلائمةً فعذرُها لك بادٍ في مساويها
وقول أبي تمام (ت ٢٣١) (٣):

مساو لو قُسمن على الغواني لما جُهّزن إلا بالطلاق
وقوله (٤):

محاسنُ ما زالت مساو من النوى تغطّي عليها أو مساو من الصّدّ
وقوله (٥):

عقّت محاسنهُ عندي إساءته حتى لقد حسنت عندي مساويه
ومن الشاهد على شيوعها في كلام العلماء ما سقته آنفاً من كلام
الأخفش الأصغر إذ قال معلقاً على قول أبي زيد الأنصاري: «إذا أخبر
السلطان عنه بمساويه شاهداً كان أو غائباً»، قال: «هذا حرف استعمل

(١) رواه حمزة الأصبهاني في ديوانه ٣٤٥ / ١ تح إيفالد فاغتر.

(٢) رواه عنه ابن أبي الدنيا في كتاب الزهد ١٢٨ ط ابن كثير.

(٣) ديوانه ١٠٨ / ٤ ط الباطين.

(٤) ديوانه ١٧٥ / ٢.

(٥) ديوانه ٣٨٠ / ٥.

(المساوي) أهي بالهمز أم بالياء؟

على إبدال الهمز. وأصله الهمز. وقد نطق به كثير من العرب مهموزًا فقالوا: هي المساوي يا فتى. وذلك أنه من سؤته^(١). فدلّت تعليقة الأخفش على هذا النصّ على أن أبا زيد أخذ بلغة الإبدال، ودلّت كلمة الأخفش (استعمل) على أنّها شائعة في كلام الناس كذلك. ومنه أيضًا قول الحريري (ت ٥١٦)^(٢):

وفي المساوي بدا التساوي فلا أمين ولا ثمين
ومن دلائل شيوعها في كلام العامة «ما حكي أن المأمون كان في يده مساويك، فقال لولد الحسن بن سهل: ما هذه؟ فكره أن يقول: مساويك. فقال: محاسنك»^(٣). فدلّ تحاميه للفظ (مساويك) جمعًا لـ(مسواك) على أنهم ينطقون (المساوي) جمع (مساءة) بالياء. وإذا كان ذلك كذلك فالرأي أن نختار في هذه الكلمة وجه الإبدال ياءً متى أصبناها في شيء من كلام المولدين إلا أن يقوم البرهان الناصع على أنّ القائل أخذ بلغة الهمز. وإذن نضبط مثلًا قول أبي تمام^(٤):

لقد أنست مساوي كلّ دهرٍ محاسنُ أحمد بن أبي دؤاد
بالياء.

(١) النوادر ٥٢٣.

(٢) مقاماته ٤٨ ط بولاق.

(٣) كنايات الأدباء للجرجاني ٢٠٣ تح القطان.

(٤) ديوانه ٢/٢٦٥. وضبطها المحقق بالهمز.

وكذلك ما نجده في كلام المصنِّفين كابن المقفع (ت ١٤٥) في قوله:
«وعلى العاقل أن يحصي على نفسه مساويها»^(١)، والجاحظ (ت ٢٥٥)
في قوله: «حتى يتفرغ لذكر محاسنها ومساويها»^(٢) وأمثالهما،
وكعنوان كتاب (المحاسن والمساوي) للبيهقي. كل ذلك بالياء.

فأما قولُ أبي العتاهية (ت ٢١١)^(٣):

ولا أسائل عن قومٍ عرفتهمُ ذوي مساوئٍ إلا قيل: قد زادوا
فلا يقطع باختياره الهمز؛ لأنه يجوز أن يكون بالياء، فيكون كقول
الفرزدق^(٤):

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
وهذا جائز عند الجمهور في الضرورة. وقد ذكر ابن مالك (ت ٦٧٢)
أنه (لا خلاف أنه في الرفع والجر جار مجرى قاضٍ في اللفظ، وفي
النصب جارٍ مجرى نظيره من الصحيح)^(٥). غير أني وجدتُ في ذلك
خلافًا لم أر من أشار إليه، وهو قول أبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨) في
«صناعة الكتاب ١٤٥»: «ويجوز (مررت بجواري) بالياء تُجري

(١) الأدب الصغير ٣٨.

(٢) الحيوان ١/٢٠٠ تح هارون.

(٣) رواه ابن العديم بسنده إليه في بغية الطلب ١٧٨٦ تح زكار.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٣١٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٥٠٦. وانظر أيضًا: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٨٨٩، ٨٩٠

ط الخانجي.

(المساوي) أهي بالهمز أم بالياء؟

المخفوض مُجرى المنصوب وتشبّهه بغير المعتلّ». وهذا إذا لم يكن علمًا، فأما إذا كان علمًا ففيه خلاف مشهور.

ومما يدلّ على أن لغة أبي العتاهية الياء قوله^(١):

فأعظم الإثم بعد الشرك نعلمه في كلّ نفس عماها عن مساويها
فأما أفصح هذين الوجهين فهو وجه إبدالها ياءً وإن كان الهمز هو القياس. وذلك لشيوعه وكثرة استعماله دون نظيره. وإنما تتفاضل اللغات بقدر حظّها من القبول عند أهل الفصاحة وعلى حسب استعمالهم لها ولهجهم بها لا بموافقتها للقياس^(٢)، ألا ترى أن (ما) الحجازية أفصح من (ما) التميمية وإن كانت التميمية أقوى منها قياسًا، وأنّ حذف ياء المتكلم والاستغناء عنها بالكسرة في نحو (يا غلام) أفصح من إثبات الياء وإن كان إثبات الياء هو حدّ القياس، وأنّ إبدال (أرجيت) أجود عندهم من همزها مع أن همزها هو الأصل، وأنّ (نعم) و(بئس) بإسكان العين أفصح من تحريكها مع أن التحريك هو الأصل أيضًا. بل ربّما تمكّن الوجه عندهم لكثرة استعماله وأنسوا به حتى استوحشوا من استعمال القياس فصار حجرًا محجورًا أو ضعيفًا مردوًّا كما بينا آنفًا.

(١) الأغاني ٤/ ٣٥.

(٢) وانفرد ابن درستويه في تصحيح الفصيح ٣٦ بقول غريب، وهو أن الأفتح ما أفصح عن المعنى واستقام لفظه على القياس لا ما كثر استعماله.

وننتهي من هذا كله إلى أنه يجوز في هذه الكلمة وجهان (المساوي) بالهمز، و(المساوي) بالياء، وأنّ الأصل منهما الهمز، وأن الياء لغة أهل الحجاز ولا سيما قريش، وأنها ذاعت في غيرهم من العرب وغلبت على لسان المولدين من علماء وشعراء وعامة حتى استحقت أن تفضّل أختها في الفصاحة وإن كانت لغة الهمز صحيحة فصيحة وجيدة مرضية.

